

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاق الثنائي بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة الليبية المتحدة الموقع بالقاهرة في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، والملحق نصه * بهذا القانون ما

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير الخارجية
محمود فوزي

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ . ح)

* سينشر نص الاتفاق فيما بعد مع مرسوم الإصدار .

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٣

بالغاء المادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التموين ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣

بالموافقة على اتفاقية الاتحاد البريدي العربي المعقودة بين دول الجامعة العربية والموقعة بدمشق في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية الاتحاد البريدي المعقودة بين دول الجامعة العربية والموقعة بدمشق في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ والتي وافق عليها مجلس الجامعة في دور انعقاده الثامن عشر (مارس أبريل سنة ١٩٥٣) والملحق نصها (*) بهذا القانون ما

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير الخارجية
محمود فوزي

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ . ح)

* سينشر نص الاتفاقية فيما بعد مع مرسوم الإصدار .

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣

بالموافقة على الاتفاق الثنائي بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة الليبية المتحدة الموقع بالقاهرة في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛